الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

محافظة بيت لحم: التجزئة والمخاوف الإنسانية

كانون الثاني/يناير 2015

حقائق رئيسية

- يعيش نحو 210,000 فلسطيني حالياً في محافظة بيت لحم، بينهم نحو 6,000 فلسطيني في 17 منطقة سكنية تقع في المنطقة (ج)، التي تسيطر عليها إسرائيل سيطرة مباشرة.
- هناك أكثر من 100,000 مستوطن إسرائيلي يقيمون في 19 مستوطنة ومواقع استيطانية في أنحاء المحافظة، ومن بينها تلك المناطق التي ضمتها إسرائيل إلى بلدية القدس بحكم الأمر الواقع.
- أكثر من 85 بالمائة من محافظة بيت لحم محددة ضمن المنطقة (ج)، والمساحة العظمى منها خارج حدود التنمية الفلسطينية، بما في ذلك 38 بالمائة تقريباً من مساحة الأراضي معلنة كمناطق «لإطلاق النار»، و34 بالمائة محددة «كمحميات طبيعية»»، و12 بالمائة مخصصة لتطوير المستوطنات.[1]
- أقل من واحد بالمائة فقط من المناطق المحددة ضمن المنطقة (ج) في محافظة بيت لحم لديها مخطط تفصيلي عام وافقت عليه السلطات الإسرائيلية يسمح فيها للفلسطينيين بالبناء بشكل قانوني.
- هدمت السلطات الإسرائيلية، منذ عام 2009، 118 مبنى في المنطقة (ج) في محافظة بيت لحم، بحجة عدم وجود تصاريح بناء، مما أدى إلى تشريد 174 شخصاً؛ وحوالي نصف المباني التي هدمت كانت ممولة من جهات مانحة.
- يقع 56 كيلومترا من مسار الجدار في محافظة بيت لحم، حيث اكتمل بناء 42 بالمائة منه و20 بالمائة قيد الإنشاء. وإذا اكتمل البناء وفقاً للمخطط فإن 12 تجمعاً سكانيا ستفصل مادياً عن بقية المحافظة.
- يحتاج المزارعون في ما لا يقل عن 22 تجمعاً في أنحاء المحافظة إلى تصاريح زائر أو إلى تنسيق مسبق للوصول إلى أراضيهم الخاصة الواقعة خلف الجدار أو التي تقع في جوار المستوطنات.
- سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة بين عامي 2009 و2014، 162 هجوماً شنه المستوطنون وأفضت إلى خسائر بشرية بين الفلسطينيين أو ألحقت أضراراً بممتلكاتهم، و73 هجوما فلسطينياً أفضت إلى خسائر بشرية بين الإسرائيليين أو ألحقت أضراراً بممتلكاتهم في المحافظة.
- في عام 2014، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة فلسطينيين، بينهم طفلان، في اشتباكات اندلعت أثناء احتجاجات وعمليات عسكرية في أنحاء بيت لحم، وأصيب 1,292 فلسطينياً آخرون، بينهم 614 طفلاً.

1. أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية المطبقة منذ بداية الاحتلال، والتي تسارعت في السنوات القليلة الماضية، إلى زيادة تجزئة محافظة بيت لحم وسكانها. وتشمل هذه السياسات والممارسات إلى جانب أشياء أخرى: ضم مناطق لإسرائيل؛ ومصادرة الأراضي وتخصيصها لتطوير المستوطنات والتدريب العسكري؛ وفرض قيود مادية وإدارية على الوصول؛ وعدم ملائمة نظام التخطيط وتقسيم المناطق؛ وعدم تطبيق القانون بفاعلية على المستوطنين الإسرائيليين.

2. إن إقامة المستوطنات الإسرائيلية وتوسعها المستمر في أنحاء المحافظة أحد المحركات الرئيسية للضعف الذي يعاني منه الفلسطينيون. وساهم الإعلان عن مساحات كبيرة من الأراضي بأنها أراضي عامة (التي تعرف أيضا «بأراضي الدولة») وتخصيصها لتطوير المستوطنات في تقليص المساحة المخصصة للفلسطينيين لدعم سبل العيش أو تطوير الإسكان والخدمات بشكل مناسب. وسيعزل الجدار المقرر إقامته حول كتلة جوش عتصيون الاستيطانية، إذا اكتمل بناؤه، المناطق الريفية النائية في محافظة بيت لحم عن المركز الحضري وسيعيق وصول الناس إلى الخدمات.

3. البناء الفلسطيني محظور في الغالبية العظمى من مناطق المنطقة (ج) في أنحاء المحافظة، الأمر الذي يؤدي إلى هدم المباني التي بنيت بدون تراخيص وتهجير السكان. وأدى أيضا إلى انتقال الأزواج الشابة إلى المنطقتين (أ) و(ب) لتلبية احتياجاتهم من السكن. ويطبق هذا الحظر في إطار عمليات التخطيط والمؤسسات، التي تستبعد المشاركة الفلسطينية بينما تدمج المستوطنين الإسرائيليين بشكل كامل.

4. سلسلة القيود المفروضة على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي لم تُصادر أو تخصص لتطوير المستوطنات أو التدريب العسكري، قوضت سبل العيش الزراعية لكثير من العائلات. الوصول إلى الأراضي الزراعية الخاصة الواقعة على الحدود الخارجية للمستوطنات وفي المناطق التي تتكرر فيها أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، أو تقع خلف الجدار، هذه الأراضي تخضع لنظام التصاريح أو التنسيق المسبق مع السلطات الإسرائيلية. هذه الآليات التي تحدد من خلالها الأيام المحدودة والقيود ذات الصلة المفروضة على دخول المركبات والآلات إلى هذه المناطق والتي تؤثر سلبياً على الإنتاجية.

5. تتقاعس السلطات الإسرائيلية عن فرض القانون بشكل كبير فيما يتعلق بأعمال العنف واستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على الأراضي، مما يزيد من تقويض السلامة والصحة العقلية وسبل عيش الفلسطينيين. وكثيراً ما تتقاعس القوات الإسرائيلية عن وقف هجمات المستوطنين والمتابعة بعد وقوعها لا تكون كافية أو تجرى بشكل سيئ. وتساهم سياسة «تقنين» المواقع الاستيطانية التي أقيمت على أراضي عامة تم الاستيلاء عليها دون أي تصريح رسمي في إشاعة مناخ الإفلات من العقاب.

6. إسرائيل ملزمة، كقوة احتلال، بضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين في محافظة بيت لحم وبأنهم قادرون على ممارسة حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق بالاستمتاع بمواردهم الريفية وبالتحرر من التمييز. وإسرائيل عليها أيضا التزام بأن تضمن محاسبة أولئك المسؤولين عن العنف والاستيلاء على الأراضي. ويُحظر نقل السكان الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة.

1. تشمل الأرقام مناطق محددة «كمحميات طبيعية» في إطار اتفاقية واي ريفر الموقعة في عام 1998 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي تدار فعلياً باعتبارها في المنطقة (ج). وهناك تداخل جزئي بين الفئات الثلاثة المدرجة ضمن المنطقة (ج). (أنظر الخريطة).

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة

تجزئة محافظة بيت لحم: التطورات الرئيسية في عام 2014

OCHA oPt

24 أيلول/سبتمبر: السلطات الإسرائيلية تروج خطة لبناء 2,610 وحدات سكنية في مستوطنة جفعات همتوس.

12 حزيران/يونيو: فلسطينيون يخطفون ثلاثة شبان إسرائيليين ثم يقتلونهم.

25 آب/أغسطس: الإدارة المدنية الإسرائيلية تعلن 3,799 دونم «كأراضي دولة»

أول تشرين الأول/أكتوبر: الإدارة المدنية الإسرائيلية تنشر مخطط عام لإقامة مدرسة دينية يهودية في منطقة أعلنت في وقت سابق أنها «أراضي دولة».

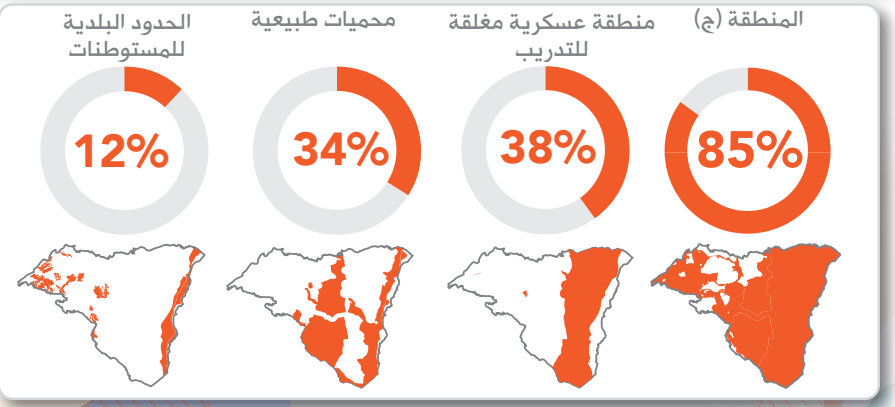

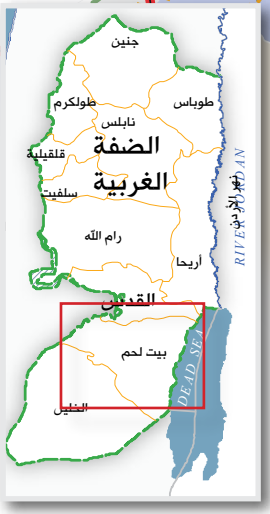

مفتاح الخريطة:

- المنطقة أ/ب
- المنطقة ج
- محمية طبيعية إسرائيلية
- منطقة بلدية لمستوطنة
- منطقة عسكرية إسرائيلية مغلقة
- حدود المحافظة

الجدار:

- أجزاء اكتمل بناؤها
- قيد الإنشاء
- المسار المخطط

6 تموز/يوليو: المستوطنون يشقون شارعاً يعبر الأراضي الفلسطينية ويربط مستوطنة إفراتا بمزرعة جفعات هاإيتام

4 تموز/يوليو: المستوطنون يستولون على غابة ويعلنون إقامة «موقع سياحي».

6 نيسان/أبريل: الإدارة المدنية الإسرائيلية تعلن 1,000 دونم من الأراضي «أراضي دولة»، بعضها خصص بالفعل لتطوير مستوطنة.